

مصطفى أيت خرواش*

مراجعة كتاب

روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة

” عنوان الكتاب: روح الديمقراطية، الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة.

المؤلف: لاري دايوند.

المترجم: عبد النور الخراقي.

سنة النشر: ٢٠١٤.

الناشر: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

عدد الصفحات: ٢٠٨ صفحات.

“

* باحث مغربي، مهتم بقضايا الفكر الإسلامي المعاصر.

تقديم عام

يرتبط مفهوم الديمقراطية نظريًا وواقعيًا بقيمة الحرية. وهي الفكرة التي نجدتها في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدرس تطوّر الفكر الإنساني المعاصر، وفي تطبيقات السياسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. ولا شك في أن الديمقراطية بما هي التدبير المعقّل للاجتماع البشري، تروم تحقيق الحريات وضبط النوازع غير الطبيعية نحو العنف والإقصاء والاستبداد وانتهاكات حقوق الإنسان. بالنظر إلى هذه الخلفية التأسيسية، فإن الديمقراطية تبدأ من الحرية وتنتهي إليها بطرق شتى. أي إن الوعي بالحرية الذاتية أولاً ثم استشعار ضرورة النضال من أجل تحقيقها ثانيًا، هما الدافعان اللذان يجعلان الديمقراطية مطلبًا إنسانيًا ملجأ، يلجأ له الأفراد كما الجماعات من أجل ترشيد علاقاتهم فيما بينهم، ثم الحيلولة دون نشوء الاستبداد السلطوي والديني اللذين يستبعدان حرية الأفراد والجماعات معًا. لقد نشأت الديمقراطية في أوروبا بوصفها نظامًا من القيم والأفكار المؤسسية والسلوكيات الواقعية، عندما ثار الرهبان ضد عنف الكنيسة والاستبعاد الديني وبداية تقبل أفكار الإبداع والمبادرة الفردية والتجارة وتحقيق قيم جديدة كانت الكنيسة تعدها من الموبقات. كما تحققت الديمقراطية عندما بدأت الثورات السياسية تجتاح أوروبا ضد الأنظمة السياسية المستبدة، واستطاعت أن تُقعد لأفكار الأنوار وبناء أنظمة سياسية مؤسسية تحترم حريات الأفراد وتسعى لتحقيقها والدفاع عنها بنظم مؤسسية قوية يستحيل معها عودة الاستبداد والاستبعاد. إن التفكير في شروط قيام الديمقراطية ومتطلباتها المبدئية والظروف الملائمة لبروزها، جعل الكثير من دارسي النظرية السياسية يميل إلى القناعة التي تقول بأن الديمقراطية هي استثناء يقوم في مجتمعات استثنائية تتحقّق فيها مبادئ العيش المشترك والسلمي.

”

التفكير في شروط قيام الديمقراطية ومتطلباتها المبدئية والظروف الملائمة لبروزها، جعل الكثير من دارسي النظرية السياسية يميل إلى القناعة التي تقول بأن الديمقراطية هي استثناء يقوم في مجتمعات استثنائية

“

والهشاشة الاجتماعية والاقتصاد الضعيف وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الاستبداد السياسي المنظم. ولذلك عُدّت هذه المجتمعات بعيدة كل البعد عن طريق إحلال الديمقراطية التي تتطلب وعيًا اجتماعيًا، مطلب الحرية وتحقيق العدل وحقوق الإنسان ودولة المؤسسات، ونظامًا من القوانين الحرة والشفافة. بل ذهب بعض المفكرين الغربيين إلى عدّ الديمقراطية فكرة ومولودًا أوروبيًا نشأ بفعل مساعدة عوامل ثقافية ودينية واجتماعية وسياسية عديدة كانت منتشرة في أوروبا الشمالية. وكان من بين هذه العوامل، وجود فكر ديني يساعد على انتشار أفكار ليبرالية، ثم تزامن ذلك مع وجود طبقة اجتماعية متعلمة وماهرة في التجارة والصناعة ساهمت في تحقيق الانتقال إلى نظام الديمقراطية المؤسسية. في هذا المؤلف الذي بين أيدينا، يذهب المفكر الأميركي لاري دايهوند^(١) إلى دحض هذه القناعة، ويميل بالمقابل إلى عدّ الديمقراطية فكرة ونظامًا سلسًا ومرنًا، وهي ممكنة التحقيق في جميع المجتمعات بغض النظر عن الاختلافات الثقافية والعرقية والاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية.

يُعدّ لاري دايهوند واحدًا من صنّاع الرأي الأميركيين. وهو سوسيولوجي سياسي أميركي ومفكر في الدراسات الديمقراطية. وهو أستاذ علم الاجتماع والعلوم السياسية في جامعة ستانفورد ومدير معهد البحث التابع للجامعة في الديمقراطية والتنمية وحكم القانون، وهو مؤسس المجلة المرموقة: مجلة الديمقراطية Journal of Democracy. كما يُعدّ مشرفًا وزائرًا في العديد من المراكز البحثية الأميركية المرموقة: كمركز روزفيلث، ومركز هوففر، ومركز فريمان سبوكلي للدراسات الدولية. وهو مستشار في العديد من المنظمات الدولية؛ كالبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. عمل في العديد من البرامج الحكومية الدولية، كعمله مستشارًا في البعثة المشرفة على الحكومة الانتقالية في العراق. صدر له مجموعة من المؤلفات، من أهمّها: "الانتصار المفقود: الاحتلال الأميركي والجهود الفاشلة لإحلال الديمقراطية في العراق سنة ٢٠٠٥"، و"روح الديمقراطية، الكفاح من أجل مجتمعات حرة". وهو الكتاب الذي نقدّمه في هذه الورقة.

أثنى باحثون مرموقون على كتاب لاري دايهوند ثناءً واسعًا؛ أمثال: فرنسيس فوكوياما صاحب كتاب "أميركا في مفترق الطرق"، ثم بيتر

بالمحصلة، تميل المدرسة الواقعية الأميركية إلى هذا النزوع الذي ينفي أي إمكانية لقيام نظام الديمقراطية في مجتمعات معيّنة معروفة بالفقر

منها يؤدي إلى إنتاج نوعين من الأنظمة، وهما: النظام الديمقراطي الليبرالي، ثم النظام الديمقراطي المزيف pseudo-democracy أو النظام التسلسلي الانتخابي Electoral Authoritarian Regimes.

إنَّ مفهوم الديمقراطية بهذا التقسيم الذي ضبطه المؤلف يجعلنا نقف أمام جهاز قياس درجة الديمقراطية في أيِّ نظام سياسي، بحسب توافر كامل الشروط الموضوعية والذاتية أو نقصانها. ولذلك يرى لاري داهوند أنَّ تحقيق كلِّ الشروط التي سردها في تعريفه هو الطريق الوحيد نحو قيام ما سمَّاه النظام الديمقراطي الليبرالي، في حين يرى في المقابل استلابها صوريًا سببًا في قيام الأنظمة الديمقراطية المزيفة وذات السلطة الانتخابية المزيفة. من جهة، يجعلنا هذا التقسيم نقيد الديمقراطية في اتجاهين حادّين ومتضادّين تظهر الديمقراطية في واحد وتغيب في آخر. وهو على كلِّ حال صحيح بالنظر إلى أنَّ قيام الديمقراطية وسقوطها يمرّان عبر توافر شبكة من الآليات المؤسسية التي ذكر الكاتب بعضها، أو عدم توافرها. من جهة أخرى، لم يتعرض الكاتب للأنظمة الوسيطة والنامية والانتقالية، والتي تعمل بحسب إمكانياتها الذاتية والموضوعية على تحقيق نوع من الديمقراطية المحلية بالمعايير المتعارف عليها دوليًا، وتداخل بين مقوماتها وطاقاتها المحدودة، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المؤسسي.

مناقشة التعاريف الممكنة لمفهوم الديمقراطية وآليات اشتغالها، أدت بالكاتب إلى دراسة أطروحة ارتباط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي. وهي الأطروحة التي شغلت بال المفكرين السياسيين والاقتصاديين معًا، والتي عرفت سجالات قوية لا تزال تتعرض للنقد والنقد المضاد. فلقد عرفت بداية السبعينيات ظهور نظرية "التجديد" القائلة بارتباط كمّ النمو الاقتصادي وظهور الديمقراطية، بتوافر مجموعة من الشروط القبلية التي سماها العالم السوسيولوجي الشهير سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset الضرورية الاجتماعية للديمقراطية. وهي التي لخصها في مقولته الشهيرة: "كلّما ازدادت الدولة ثراء، ازدادت فرص دعمها للديمقراطية". وهي الأطروحة نفسها التي أثبتتها الاقتصادي أمارتيا سين Amartya Sen الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد سنة ١٩٩٨ بفضل توصّله جزئيًا إلى فكرة أنَّ الدول الديمقراطية لا تعاني حالات المجاعة (ص ٥٠).

ليست أطروحة ارتباط الديمقراطية بالنمو الاقتصادي بالفكرة السهلة التي يجري الاستدلال بها عن طريق المنطق الموضوعي أو الإمبريقي

بينارت صاحب كتاب "أزمة الصهيونية". وصدرت الطبعة الأصلية من هذا الكتاب سنة ٢٠٠٨. وترجمها إلى العربية سنة ٢٠١٤ المترجم عبد النور الخراقي الذي فاز من خلالها بجائزة الترجمة في مسابقة المغرب للكتاب لسنة ٢٠١٥. يقع الكتاب في ٢٠٨ صفحات من الحجم الكبير. وهو ينقسم إلى مقدمة للمترجم والكاتب، ثم ثلاثة أقسام رئيسة تتوزّع إلى فصول وأبواب ثانوية. يهدف الكتاب، كما يبين ذلك لاري داهوند، إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، وهي: كيف تكون الديمقراطية جالبة التنمية المستدامة؟ هل بإمكان العالم برمته أن يصير ديمقراطيًا بمعزل عن المعتقدات والقيم والأيدولوجيات المختلفة؟ هل بالإمكان فعلاً بناء مجتمعات حرة وديمقراطية عبر العالم؟ وعن طريق الإجابة عن هذه الأسئلة، يسعى الكاتب إلى تحديد العوائق التاريخية والبنائية التي تقف أمام الديمقراطية عبر العالم والشروط الكفيلة ليس فقط ببلوغها بل لدعمها وتفعيلها أيضًا.

ما هي القيم الديمقراطية؟ هي الديمقراطية؟

يبدأ المؤلف بتعريف الديمقراطية. ويعتمد في ذلك على تصوّرين مفاهيميين؛ وهما كما ترجمهما المترجم: التصورات الرقيقة، والتصورات السميكة. ويعتمد في التقسيم الأول (التصورات الرقيقة أو الدقيقة) على تعريف العالم الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبتر الذي يعدها (أي الديمقراطية) نظامًا يسعى إلى بلوغ قرارات سياسية ينال من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق خوض صراع تنافسي من أجل الحصول على صوت الشعب (انتخابات حرة ونزيهة) (ص ٤١). أمّا ما عدّه التصورات السميكة (الرؤى العريضة)، فهو مجمل الخاصيات والقيم العامة المميّزة للديمقراطية والنظام الديمقراطي، وهي وجود قدر كبير من الحرية الفردية (الاعتقاد، والرأي، والنقاش، والتعبير...) وضمان حرية الأقليات الإثنية والدينية والعرقية، وحق الأفراد في التصويت والترشح والصدق والمنافسة في الانتخابات، وضمان مساواة الأفراد أمام القانون واستقلال القضاء، وتوافر العمل المؤسسي الشفاف والحر، وتفعيل مبدأ التعددية، ووجود مجتمع مدني فاعل ومستقل، ثم ضرورة سيطرة مسؤولين مدنيين على الآلة العسكرية وأمن الدولة. وبالتفاعل مع هذا التصنيف، فإنَّ الكاتب يرى أنَّ توافر كامل هذه الشروط أو جزء

وللحفاظ على الأتباع والحكم الفردي، بـ "الباتريمواليا الجديدة" Neopatrimonialism، مستفيدين من فكرة عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Vieber التي مفادها أن في كل الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحوّل الحكم الفردي والعشوائى الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضاً عن مواطنين يتمتعون بحقوق. والهدف من هذه الباتريمواليا الجديدة من خلال التنمية الفاسدة، ليس إنتاج المنافع العامة، بل تعزيز الوجود السياسي الشمولي والفردي حيث يستفيد كل من تقرب من السلطة الحاكمة (ص ٣٨٢).

العوامل الداخلية المحركة لديمقراطية

قدّم لاري دايوند مجموعة من العوامل والآليات المحركة للديمقراطية، ومنها:

- **الانقسامات الشمولية:** يتعرض النظام الشمولي لانقسامات داخلية خصوصاً بين المتشددين والمعتدلين تُعرضه للانهايار من دون مقدمات، وتمثّل الانقسامات بين القاعدة والقيادة عاملاً مهماً أيضاً في الانتقال الديمقراطي، خصوصاً إذا فشل في تحقيق أهدافه التي وعدهم بها كما وقع في اليونان والأرجنتين والأوروغواي والفيليبين وأوروبا الشرقية وبنين وزمبابوي وجورجيا وأوكرانيا...

- **التنمية الشمولية:** رأى أنّ النجاح الشمولي في تحقيق تنمية اقتصادية يؤدي إلى قيام الديمقراطية؛ فالنمو السريع وفتح الأسواق وانتعاش التجارة لها انعكاسات إيجابية على الدخل الفردي وشروط العيش وتحسين مستوى التعليم وتنامي طبقة متوسطة بوجوازية، وغيرها. تؤدي هذه الظروف مجتمعةً إلى تطور الحاجيات الفردية والجماعية، من حاجيات اقتصادية واجتماعية إلى سياسية (تجربة تايوان). لكن فكرة اقتران الديمقراطية بالتنمية تحتل العديد من الناقص، إذ إنّ العديد من التجارب الديمقراطية لم تحقّق التنمية الاقتصادية المنشودة.

- **القيم الحرة:** تغبّر التنمية الاقتصادية البنى الاجتماعية والاقتصادية والقيم والمواقف باتجاه الديمقراطية. ويرى ليبست أنّ "التنمية الاقتصادية بتحقيقها إنتاج دخل مرتفع، وأمن اقتصادي أكبر، وتعليم عالٍ واسع، فهي تحدد على نحوٍ واسع

الصارم، بل هي تحتل كثيراً من الارتدادات والهزات التي تجعلها تتغير وتتلون بحسب توافر ما سمّاه مارتن ليبست "الضروريات الاجتماعية"، أو عدم توافره. كما أنّ توافر نظام سياسي منتخب والذي يشتغل بالمؤسسات السياسية الشفافة والحرّة، ونظام قانوني عادل، ومؤسسات اقتصادية حرة وتنافسية، فإنّه لا محالة ستحدث طفرة اقتصادية وغموّ اجتماعي؛ لأنّ الاقتصاد يتقيّد بالقوانين كما يمكن أن يتحرّر بها ويتطوّر. لكن من جهة أخرى، فإنّ توافر نظام سياسي شفاف ومنفتح لا يضمن وحده إمكانية حدوث الثورة الاقتصادية من دون وجود موارد طبيعية وإمكانات صناعية وطرق تجارية مثلاً، وهناك دول ديمقراطية سياسياً ولكن فقيرة اقتصادياً. وبالمقابل، فإنّ توافر إمكانات طبيعية واقتصادية لدى دول معيّنة أسفر عن ثورة ودينامية اقتصاديتين، فهذا يعني أنّها دول ديمقراطية، بل قد تكون دولاً استبدادية بصورة متشددة. من هنا، وفي معرض حديثه عن أطروحة الديمقراطية والنمو الاقتصادي، عرّج الكاتب على ما سمّاه "لجنة النفط الاستثنائي" (ص ١٢٢)؛ فلقد عدّد تقريباً ثلاثاً وعشرين دولة نفطية تنعدم فيها الديمقراطية، فعندما يكون النفط هو المهيمن على صادرات بلد ما، فإنّ مبالغ ضخمة من العائدات تتدفق من الخارج نحو صناديق الدولة مباشرةً، وتصبح الدولة بذلك الفاعل الاقتصادي الأكثر قوة، وينقلب شعبها إلى زبائن، وليس مواطنين حقيقيين.

”

في كل الأنظمة التقليدية الصغيرة، يحوّل الحكم الفردي والعشوائى الناس العاديين إلى زبائن الحاكم، عوضاً عن مواطنين يتمتعون بحقوق

“

ويرجع الكاتب أسباب عدم عمل معادلة التنمية الاقتصادية إلى غياب ما سمّاه الحوكمة؛ فهو يعتمد على أطروحة الاقتصادي الأرجنتيني دانيال كوفمان Daniel Kaufman الذي ابتكر مقاييس لتقييم جودة الحوكمة، ومنها: التعبير والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وجودة نظام الحكومة وحكم سيادة القانون ومراقبة الفساد. وكان علماء الاجتماع يُسمون هذا النوع من الاستغلال الفردي البشع لدخول الثروة النفطية وللمساعدات الخارجية للاغتناء الشخصي

تاريخية تقليدية (الاستثمار، والتجارة، والدين..)، أو روابط أمنية (معاهدات، وضمانات)، أو روابط اجتماعية (الهجرة، والسياحة، والتعليم..). ويمكن أن تضغط الدول الديمقراطية عن طريق استمالة النخب السياسية داخل النظام وتكوينها نحو التغيير الديمقراطي.

● **محدودية العقوبات وشروط المساعدة:** خصوصاً لدى الأنظمة الشمولية التي لا ترتبط بروابط قوية (كوبا، وكوريا الشمالية، وبورما، وزيمبابوي..). وتفشل هذه العقوبات أيضاً عندما تعزل الأنظمة وتقلص العقوبات الترابطات التي تولد النفوذ. لكنها تنجح مع الأنظمة التي ترتبط بروابط قوية مع الأنظمة الديمقراطية الضاغطة.

● **مساعدة الديمقراطية:** المساعدة على تقوية المؤسسات الديمقراطية، وإصلاح الحوكمة، وتمكين المجتمع المدني، وبناء الثقافة الديمقراطية، ومراقبة الانتخابات الديمقراطية، وفي السياقات الشمولية مساعدة المعارضين والمنظمات المدنية على التغيير الديمقراطي. وتطورت العديد من المؤسسات الداعمة للديمقراطية عالمياً، كالمؤسسة الدولية من أجل الديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA، وشبكات الديمقراطية (الحركة العالمية من أجل الديمقراطية)، وغيرها من المؤسسات المدنية الضاغطة والفاعلة.

● **فرض الديمقراطية بالقوة:** وهي الأسطورة التي دعمها وانتقدها في الوقت نفسه لاري دايوند، عندما عدّ فشل جميع المحاولات السلمية لإحلال الديمقراطية، فسيتمّ اللجوء إلى فرض الديمقراطية بالقوة. وهي التجربة التي انتقدها في كلٍّ من أفغانستان والعراق.

خطر الدول المفترسة

تحدث الكاتب كثيراً عما سمّاه الدول المفترسة. وهي الدول التي تختال المؤسسات السياسية والاقتصادية وتجعلها أشكاًلًا صورية فقط تشرعن بها وجودها السياسي الغاشم وحيث لا يوجد قانون صارم وشفاف يمنع استغلال الذم والفساد والمحابة، وحيث تتغول الدولة بوصفها جهازاً كبيراً ينفرد بحقوق أكثر من حقوق الأفراد والجماعات. ما ينجم عنه وجود مجتمع مفترس وهو نقيض المجتمع الديمقراطي. في المجتمع المدني تنتشر الثقة بين الناس، ويتحدون في أشكال كثيرة

شكل الصراع الطبقي من خلال السماح لمن هم في الطبقات الدنيا بتطوير مواقف على المدى البعيد ووجهات نظر سياسية أكثر تعقيداً وتدرجاً" (ص ١٥٦). إنَّ ارتباط التنمية بالتغير القيمي من خلال أعمال رونالد إنغلهارت صاحب مسح القيم العالمية World Values Survey الذي اعتمد على نظرية تراتبية حاجيات الإنسان لعالم النفس الاجتماعي إبراهيم ماسلو Abraham Maslow. إذ تحظى الحاجيات الأساسية (أمن، وسلامة، وإعالة) بالاهتمام حتى يتمّ تحقيقها ثم ينتقلون إلى أعلى الترتيب (انتفاء، وتقدير، وتعبير عن الذات). يؤكد إنغلهارت أنَّ الناس الذين وجدوا في فترات من الرخاء الاقتصادي والأمن يميلون إلى قيم ما بعد مادية Postmaterialist.

● **قيام المجتمع المدني:** يؤكد إنغلهارت وويلز من النيويين الأميركيين أنَّ جوهر الديمقراطية يُظهر قوة الشعب ولا يُظهر فقط الاختيار الدستوري للفئات المتنورة. وهنا يضرب في العمق نظرية "النخبوية المركزية" لفيليب شميتر التي تقول بأهمية القيادات الكاريزمية والوطنية في التحولات السياسية والثورات الديمقراطية (ص ١٦٣).

العوامل الخارجية المحركة للديمقراطية

يعدّد الكاتب مجموعة من العوامل الموضوعية الأخرى التي تساعد على تحريك مطلب الديمقراطية خصوصاً في مراحل التحولات السياسية، ومن هذه العوامل:

● **الانتشار وتأثيرات التظاهر:** تساعد الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتظاهرات الحقوقية والأكاديمية على توسيع دائرة انتشار الفكرة الديمقراطية وتضييق الخناق على معارضي الديمقراطية. وساعدت طرق عمل المنظمات العابرة للحدود وتطوّر وسائل التكنولوجيا التواصلية الحديثة على تدفّق أفكار التحول الديمقراطي في بلدان متفرقة ومختلفة وبين بلدان تجمعها الفوارق الثقافية والسياسية (مثال دول الربيع الديمقراطي).

● **الضغط السلمي:** عن طريق الدبلوماسية والمساعدات المشروطة أو العقوبات الاقتصادية، وغالباً ما تتداخل هذه الأشكال جزئياً أو كلياً. وتتأثر بقوة تلك الدول التي تمتلك روابط

العربية، متنفساً أمام الأتوقراطيات العربية من أجل تعزيز أنظمتها بدلاً من تغييرها. وعليه، فقدت الأنظمة الغربية (أميركا) نزاهتها لدى شعوب المنطقة وجرى التشكيك في مشروعها الديمقراطي.

خاتمة

إنّ هذا المؤلف المهم، ليس دراسة نظرية في كيفية تطور السلطة السياسية أو في كيفية عمل الآليات المحركة لقيام الأنظمة الديمقراطية في مجتمعات مختلفة، بل هو أيضاً عمل ميداني لواحد من خبراء العمل الميداني السياسي العالمي؛ فلقد تناول بالدرس والتحليل الدقيق مجموعة من التجارب الديمقراطية الميدانية في العديد من البلدان النامية والسائرة في طريق النمو، كتجربة نيجيريا والهند وباكستان ولبنان والعراق والأردن والمغرب وغيرها من البلدان. وأولى بلدان الشرق الأوسط اهتماماً واضحاً، على أساس مشاركته في مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط الحكومي ولأنه يؤمن بأن ديمقراطية الشرق الأوسط ممكنة، بغض النظر عن الظروف السياسية والاجتماعية والدينية التي تعيق البناء الديمقراطي في المنطقة. ويؤمن لاري دايهوند أنّ العائق أمام تحقيق الديمقراطية في الشرق الأوسط ليس الثقافة أو الدين أو الإسلام أو المجتمع، وإنما الأنظمة نفسها وجيوسياسية المنطقة المتميزة. ويعدّ حماية الحكامة والتدبير الجيد للسياسة قبل حماية الاقتصاد، هما السبيل نحو ديمقراطيات فعّالة، فلا اقتصاد قويّ ومستدام من دون حكمة تدبيرية جيدة. ففي بحثه "انتكاسة الديمقراطية: عودة ظهور الدولة المفترسة"، تعود انتكاسة الديمقراطية إلى اعتماد مجموعة من الديمقراطيات الفتية على التزوير الانتخابي وتقييد الأحزاب المضادة والاستعمال المفرط للقوة التنفيذية. وعلى عكس العديد من العلماء السياسيين الآخرين، لا يؤمن لاري دايهوند بأن التنمية الاقتصادية، أو الافتقار إليها هما العاملان رقم واحد في تراجع الديمقراطية. بل يعتقد أنّ كفاءة الحكومة هي المشكلة الأولى. إذا كانت الحكومة عاجزة عن توفير الملعب الاقتصادي والسياسي الآمن وعلى قدم المساواة، فإنّ أي عمل في تعزيز التنمية الاقتصادية سيكون غير مجدٍ. ويستشهد بالرئيس الكيني كيباكي مثلاً على ذلك. فلقد ساعد كيباكي كينيا في الوصول إلى بعض أعلى المستويات من النمو الاقتصادي، لكنها فشلت في التصدي للفساد الواسع، ما أدّى إلى مطالبات بسبب التزوير في الانتخابات

من الجمعيات، ويتعاونون من أجل تحقيق غايات مشتركة كثيرة. أمّا في المجتمع المفترس، فلا يوجد مجتمع بالمعنى الحقيقي للكلمة، ولا أي التزام مشترك بنظرة مشتركة لأجل الصالح العام. ويستخدم الفاعلون السياسيون أي وسيلة ويخرقون القوانين بحثاً عن الثروة والسلطة. والنتيجة هي مزيد من التعقيد لمهام قيام ديمقراطية حقيقية، والتي تتطلب نظاماً دستورياً وتسوية واحتراماً للقانون ووجوداً لمجتمع مدني فاعل وفعل.

”

مثل صعود القوى الإسلامية في جُلّ البلدان العربية وانتعاش الإرهاب والعنف وتحالف أميركا مع الديكتاتوريات العربية، متنفساً أمام الأتوقراطيات العربية من أجل تعزيز أنظمتها بدلاً من تغييرها.

”

هل يمكن ديمقراطية الشرق الأوسط؟

يدافع الكاتب عن أطروحة بداية تحوّل الشرق الأوسط نحو الديمقراطية منذ بداية اجتياح الولايات المتحدة الأميركية العراق وبداية تشكّل شرقيّ أوسط جديد. وقد وثّق لذلك بخطاب تاريخي لجورج بوش الابن الذي يقول فيه: "ستون عاما والدول الغربية تتسامح مع غياب الحرية في الشرق الأوسط دون أن يقود ذلك إلى ضمان أمننا، لأنّ الاستقرار لا يمكن شراؤه على المدى الطويل على حساب الحرية. وطالما أنّ الشرق الأوسط لم يبرح مكانه، حيث غياب ازدهار الحرية، فسيبقى مكاناً للركود، والضعف، وتصدير العنف" (ص ٤٠٥). وعرفت العديد من الدول العربية تحولات سياسية فرضها الواقع الجيوسياسي الجديد الذي جعل الأنظمة العربية ترضخ لمخطط ما سُمّي الشرق الأوسط الجديد. ونتيجة لهذه التحولات، سجّل مقياس "بيت الحرية" Freedom House مع نهاية ٢٠٠٦ تحسّناً ملموساً في الحقوق السياسية والحريات المدنية، على مدى الثلاث سنوات ما بعد الاجتياح الأميركي للعراق. لكن حدثت تطورات عكسية فيما بعد أدّت إلى تراجع مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط الذي نادى به أميركا. إذ مثل صعود القوى الإسلامية في جُلّ البلدان العربية وانتعاش الإرهاب والعنف وتحالف أميركا مع الديكتاتوريات

السياسية وللظروف الثقافية والدينية لكل بلد على حدة. على أن بعض التجارب الليبرالية التي اعتمدت على الانفتاح الاقتصادي مدخلاً للانفتاح السياسي والقيمي، استطاعت أن تحل الديمقراطية لكن في مجتمعات تعرف تحولاً قيميًا، وفي دول انفتحت فيها السلطة الحاكمة على مبادئ الديمقراطية كاملة. إن تجارب دول الربيع العربي المختلفة مع قضايا الإصلاح والتنمية أبانت عن حجم الخطر الذي يمكن أن يحصل عندما تركز القوة الاقتصادية والمالية لبلد ما في أيدي السلطة الحاكمة التي تظهر بمظهر المنفتحة اقتصاديًا، لكن هي في العمق تكس ثروتها في اتجاه منع أي تحول سياسي سيفضي إلى نظام مؤسسي تعددي وديمقراطي. لقد رأينا كيف منعت السلطة الحاكمة في أكثر من بلد عربي، أو ساهمت بمساعدة قوى خارجية في عرقلة الانتقال الديمقراطي نحو بناء دول عربية حديثة، بل قامت بفكرة حروب أهلية متعمدة استعمل فيها السلاح والقتل لإرباك التحول الديمقراطي العربي المنشود، ومنعه.

الرئاسية عام ٢٠٠٧، والتي انفجرت بدورها إلى العنف. ويعتقد أنه إذا لم يجر تحسين الحوكمة في الدول الديمقراطية، فإن الناس سوف يتحولون إلى بدائل شمولية. وهذا سوف يؤدي بعد ذلك إلى إنشاء الدول المفترسة. والدول المفترسة تُنتج المجتمعات المفترسة حيث الأفراد والجماعات لا يبحثون عن كسب الثروة وتحسين نوعية الحياة من خلال طرق مفيدة للبلد بأكمله، بل من خلال الاستفادة من السلطة والامتياز، عن طريق السرقة من الدولة، والاستفادة من عدم تطبيق القانون، وهنا تغيب ظروف إحلال الديمقراطية التي تتطلب وجود مجتمع مدني مسؤول وفعال ومبادر.

لقد جاء هذا المؤلف ليجيب إذن عن سؤال طرق إحلال الديمقراطية في مجتمعات مختلفة عن طريق جودة الحوكمة السياسية والاقتصادية، أي إن البناء الديمقراطي يكون هنا أفقيًا. لكن تبقى هذه الأطروحة مفتوحة للنقاش، وهي ترتهن لطبيعة التجارب